الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة محمد لمين دباغين سطيف "02"
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق
مخبر أبحاث ودراسات حول النشاط العمومي المعاصر
فرقة البحث حول: "قطاع الوظيفة العمومية : الواقع وآفاق العصرنة "

ينظّم الملتقى الوطني الموسوم بـ

الأطر القانونية لتعزيز الأمن الديمقراطي في الجزائر "التحديات والآفاق"

يوم 30 أكتوبر 2025

حضوري/وبتقنية التحاضر المرئي عن بعد

الرئيس الشرفي للملتقى:
أ.د- قشي الخير "مدير جامعة سطيف 2"

المدير العام للملتقى: أ.د بن أعراب محمد "عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية"

رئيسة الملتقى:
د. لعموري سعيدة

رئيسة اللجنة العلمية:
د. مهني وردة
رئيسة اللجنة التنظيمية:
د.نايل صونية
المنسق العام للملتقى: د.عوابد شهرزاد

إشكالية الملتقى

تتمحور إشكالية هذا الملتقى حول: الآليات والوسائل القانونية المكرّسة من طرف المشرّع الجزائر لضمان وتعزيز الأمن ديمقراطي بما يكفل الموازنة بين التمتّع بالحقوق والحريات الفردية والجماعية والنظام العام بأبعاده، وضمان استقلالية سلطاتها وشرعية أعمالها داخليا،من جهة، واحترام سيادتها خارجيا من جهة مقابلة، والتي يمكن صياغتها بـ "ما مدى فعالية الآليات القانونية والمؤسساتية المكرسة لضمان الأمن الديمقراطي وتعزيزه في ظل المنظومة التشريعية الجزائرية؟"

ديباجة الملتقى

ساد في العصور القديمة والأنظمة الديكتاتورية الحديثة مبدأ عدم مساءلة ومسؤولية الحاكم، فله التصرف المطلق، فكان الظلم والاستبداد عنوانا لها، فلا وجود في ظلّها لحق أو حرّية أو أمن، أو أمان لغيره وأتباعه، لكن الأمر لم يبق على حاله، حيث أخذ هذا الواقع في الاختفاء والتلاشي ليحّل محلّه مبدأ سيادة القانون كحد فاصل بين الحاكم والمحكوم، تجسّده مبادئ دستورية واضحة المعالم متزايدة لا متناقصة، تكفل الفصل بين السلطات والتوازن بينها، واستقلال العدالة والحماية القانونية ورقابة عمل السلطات العمومية وضمان الأمن القانوني والديمقراطي"، ذلك ما أكدته الفقرة 15 من ديباجة التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020.

تأسيسا على الفقرة أعلاه يتبّين الاعتراف الصريح للمؤسّس الدستوري الجزائري بالأمن الديمقراطي كمصطلح وكفكرة قانونية وكمبدأ حديث الولادة في لفظه، قديم قدم الدولة الجزائرية المستقلة في فحواه؛ حيث حرصت منذ الاستقلال إلى ضمان أمن واستقرار مؤسّساتها، ورفاهية وحرّية شعبها، وفي سبيل ذلك اتخذت وبموجب نصوص دستورية صريحة من الديمقراطية بما تحمله من معاني نظاما لحكمها، وشعارا لها ودمغة لمحرّراتها الرسمية، ومبدأ أساسيا يحكمها دولة وشعبا، هذا الأخير الذي جعلت منه مصدر كل سلطة وسيادة يمارسها عن طريق ممثليه الشرعيين والمؤسسّات الدستورية الذي يختارها في إطار ديمقراطية شاملة.

وتلك هي الصورة القانونية للديمقراطية كخيار لا رجعة، ومكسبا لا يمكن التنازل عنه؛ والحفاظ عليها كخيار وتعزيزها والارتقاء بها كمكسب لن يكون بعيدا عن ضمان تأمينه ممّا قد يزعزعه أو يهدّده، وذلك ما أصطلح عليه بالأمن الديمقراطي موضوع هذا الملتقى.

أهداف الملتقى

نسعى من خلال هذا الملتقى لتحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على الأطر القانونية التي تكرس الأمن الديمقراطي في الجزائر، وتضمن تعزيزه من خلال مناقشة التشريعات والسياسات المعتمدة، وتحليل مدى فاعليتها في تحقيق التوازن المطلوب.
- بيان الجهود القانونية والمؤسّساتية التي تعمل لتفعيل آليات تحقيق الأمن الديمقراطي
- تحديد أبعاد الأمن الديمقراطي.
- بيان أثر تبني الديمقراطية بمشتملاتها على تحقيق الأمن الديمقراطي بأبعاده.
- بيان التحديات التي تعيق الأمن الديمقراطي وسبل مواجهتها.
- تقديم رؤى جديدة وحلول مبتكرة تساهم في تطوير الأطر القانونية وتعزيز دورها في حماية الحقوق والحرّيات، وضمان الأمن والاستقرار في المجتمع الجزائري بما يتماشى والمستجدات.
- تمكين الباحثين من طلبة وأساتذة وكل المهتمين بهذا المجال الاستفادة من المعلومات المقدّمة حول هذا الموضوع، والاطلاع على المستجدات المتعلّقة بتعزيز هذا المبدأ لما له من أهمّية وأثر في إرساء دولة الحق والقانون

محاور الملتقى

المحور الأوّل: مفهوم الأمن الديمقراطي (الأمن، الديمقراطية، عناصر الديمقراطية، الديمقراطية "التشاركية، التمثيلية"، الحرية، الحكامة الديمقراطية...)

المحور الثاني: علاقة الأمن الديمقراطي ببعض المفاهيم (الأمن "القانوني، القضائي، الإنساني"، التحوّل الديمقراطي، النظام الديمقراطي، الحقوق، الحريات...)

المحور الثالث: مبادئ الديمقراطية وانعكاساتها على الأمن الديمقراطي (مبدأ المساواة، مبدأ الشرعية، مبدأ احترام الحقوق والحريات، مبدأ المشاركة السياسية، مبدأ التعدّدية الحزبية، مبدأ الفصل بين السلطات ...).

المحور الرابع: تحدّيات الأمن الديمقراطي (الفساد بأنواعه (السياسي، الإداري، المالي، الانتخابي...)، نقص الوعي، خطاب الكراهية، الرقمنة، الإرهاب، الجريمة المنظمة...)

المحور الخامس: آليات حماية الأمن الديمقراطي وضمانات تعزيزه (الآليات المؤسساتية (المؤسسات الدستورية الرقابية والاستشارية...)، (الآليات والضمانات القانونية للحقوق والحريات، التداول الديمقراطي على السلطة، الفصل بين السلطات، المساءلة، الشفافية، النفاد على المعلومة، التحول الرقمي، ...).

المحور السادس: تقييم التجربة الجزائرية مقارنة ببعض التجارب العربية والأجنبية في تكريس مبدأ الأمن الديمقراطي وتعزيزه.

أعضاء اللجنة العلمية

أ.د/بن أعراب محمد	د/ بوقندول سعيدة
أ.د/بن ورزق هشام	د/ منصوري عبد الرؤوف
أ.د/كوسة عمار	د/ قريدي سامي
أ.د/ بودوخة إبراهيم	د/كوسة جميلة
أ.د/ بن دعاس سهام	د/عثمانية مريم
أ.د/كسال عبد الوهاب	د/واسع حورية
أ.د/ لعقابي سميحة	د/ بوصفصاف خالد
أ.د/علواش فريد	د/بن دادة وافية
د/قرقور نبيل	د/حملة سمير
د/سلطاني إسماعيل	د/لعموري سعيدة
د/نايل صونية	د/رمضاني فريد
د/قاسم لامية	د/بن ستيرة اليمين
د/مشري سلمى	د/ مسعودي هشام
د/شاكري سمية	أ/توازي إيلاس
د/غزو إبراهيم	د/سالم زينب
د/ سعداوي كمال	د/عوابد شهرزاد
د/ ذوادي عادل	د/بن شناف منال
د/ناصري مريم	د/رمضاني مسيكة
د/بن سهيل لخضر زكرياء	د/لعلاونة سليمان
د/ سفيان كعرار	د/سدرة وسيلة
د/ بوغازي وهيبة	د/سقني فاكية
د/داهل وافية	د/ عفان يونس
د/ نوال بن الشيخ	د/مزردي عبد الحق
د/غجاتي عبد الحليم	د/ قرماش كاتية
د/ بيزات صونيا	د/لحول سعاد
د/بوراس نادية	د/شمون علجية
أ/ شنيقي نور الدين	د/مرابط عبد الحكيم
د/بوحفص روميلة	د/صلاب سيد علي
د/لبعل فطيمة	د/مهني وردة
د/بلهول زكية	د/جبابلة عمار
د/غربي نجاح	د/بوصبع ريمة
د/ زراري حبيبة	د/ بلهامل عبد الفتاح
د/مهني هيبة	د/ نصيرة لوني
أ/بن رابح فاطمة الزهرة	د/بشير الشريف شمس الدين

أعضاء اللجنة التنظيمية

أ.د/لعقابي سميحة	د/بوقندول سعيدة	د/شاكري سمية ،
أ.د/ علواش فريد	د/مشري سلمى	د/داهل وافية
د/قرقور نبيل	د/لعموري سعيدة	د/نايل صونية ،
د/بلهامل عبد الفتاح	د/سقني فاكية	د/ بشير الشريف شمس الدين
د/رمازنية سفيان	د/مهني وردة	د/قارس بوبكر
د/لحول سعاد	د/بن الشيخ نوال	د/يوسفي سوسن
د/بوصبع ريمة	د/بوغازي وهيبة	د/بوغازي وهيبة
د/سالم زينب	د/لبعل فطيمة	د/ذيب زكرياء

مواعيد مهمّة

تاريخ الإعلان على الملتقى: 2025/06/17

تاريخ آخر أجل لاستلام المداخلة كاملة: 2025/10/20

تاريخ الرد على المداخلات المقبولة 2025/10/28

تاريخ انعقاد الملتقى: 2025/10/30

ترسل المداخلات إلى الرابط الالكتروني للملتقى

https://form.univ-setif2.dz/index.php/236451?lang=ar

شروط المشاركة

- يفتح باب المشاركة للأساتذة والباحثين وطلبة الدكتوراه، وكل الفاعلين والمهتمين بمجال تعزيز الأمن الديمقراطي، في جميع التخصصات الأكاديمية والمهنية ذات العلاقة بموضوع الملتقى.
- أن تتسم المشاركة بالجدية، وألا يكون قد سبق نشرها أو المشاركة بها في أي تظاهرة علمية أو أي نشاط علمي آخر، وأن تحرّر وفقا للضوابط المنهجية المتفق عليها.

- تقبل المداخلات الفردية فقط، باستثناء طلبة الدكتوراه مع مشرفيهم.
أن يكون موضوع المشاركة ضمن محاور الملتقى، أو ما تعلّق بها.

- تقبل المداخلات باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، مع إرفاقها بملخصين على أن يكون أحدهما باللغة العربية، ويتضمن الكلمات المفتاحية باللغتين.

- أن يتراوح عدد صفات الورقة البحثية بين 10 و 20 صفحة بما في ذلك الهوامش وقائمة المصادر والمراجع.

- أن تكتب المشاركات باللغة العربية بخط Sekkal Majalla حجم(16 في المتن و12 في الهامش)، وباللغة الأجنبية بخط Times New Roman (حجم 14 في المتن و10 في الهامش). وتكتب الهوامش بطريقة آلية في آخر الورقة البحثية.

- تخضع جميع المداخلات الواردة للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للملتقى.